

السادة هيئة تنظيم قطاع الإتصالات المحترمين

الرقم: أ/18/417/18  
التاريخ: 2023/7/6

الموضوع: إخطار طلب ملاحظات

تحية وبعد..

بالإشارة الى كتابكم رقم أ/6018/1/17/4 تاريخ 2023/07/6 والمتعلق بإخطار طلب ملاحظات بخصوص مسودة تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة وكتابكم رقم ص/6020/1/17/4 تاريخ 2023/7/6 والمتعلق بتسعير خدمات الرسائل القصيرة، تتقدم شركة الجيل القادم لحلول الإتصالات (NGT) بجزيل الشكر الى هيئتكم الموقرة لدعمكم واهتمامكم ومتابعتكم فيما يخص خدمة رسائل الجملة النصية القصيرة وتنظيم العمل بها.

ان التعليمات المقترحة من قبلكم والواردة في قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم 7-2021/6 تاريخ 2021/5/31 هي تعليمات قيمة وايجابية ويمكن من خلال تطبيقها معالجة الكثير من الثغرات ، وحسب اعتقادنا فإن بعض الامور الجوهرية لم يتم التطرق اليها او معالجتها في هذه الاستشارة . إن اهم هذه الامور والثغرات ناتج عن منافسة شديدة ما بين شركات الاتصالات انفسهم وكذلك ما بين بعض شركات الاتصالات ومصدري الرسائل من خلال قيام هذه الشركات ببعض الممارسات التي هدفها الاستحواذ و الإضرار باعمال مصدري الرسائل مستغلة هيمنتها على شبكتها و مشتركيها.

ان واقع الحال والذي خلق الثغرات الاساسية في اسواق الرسائل النصية القصيرة ناتج عن تمرير اعداد كبيرة من الرسائل النصية القصيرة لمشركي هذه الشبكات مرسله من شبكات اخرى ودون تحقيق اي دخل من تلك الرسائل للشركة المستلمة للرسائل النصية القصيرة . وهذا الوضع يخلق خللاً في عوامل السوق مما يؤدي الى قيام بعض شركات الاتصالات الى الاضرار باعمال مصدري الرسائل للتمكن من تحقيق الدخل الضائع .

لقد قامت هيئتكم الموقرة بمقترح لمعالجة هذا الموضوع من خلال الاستشارة المتعلقة بـ Market Review وذلك بتطبيق سعر تحدده الهيئة مبني على الكلفة (Termination Fees) والذي في حال تطبيقه سوف يؤثر سلبا وبشكل مباشر على اعمال هذا القطاع وكما هو مبين أدناه :

1- رفع اسعار الرسائل النصية القصيرة الساندة وذلك لارتفاع الكلفة على مصدري الرسائل نتيجة لفرض Termination Fees على كل رسالة نصية قصيرة مرسله مما يؤدي الى عزوف الزبائن الحاليين عن استخدام خدمة الرسائل بشكل عام أو التقليل من الكميات

1

المستخدمة مما ينعكس سلبا على القطاع ، وسيتحول جزء كبير من عملاء خدمات الرسائل النصية القصيرة الى التطبيقات OTT او الى وسائل التواصل الاجتماعي والتي هي اقل كلفة أصلا ومنها ما هو مجاني، و هذا سوف يؤدي الى انعكاس سلبي على دخل كل من الحكومة ( ضرائب و الرسوم ) و شركات الاتصالات و كذلك مصدري الرسائل.

2- إستبعاد المنافسة في السوق والقضاء عليها نظرا لان كل شركة من شركات الاتصالات مهيمنة على شبكتها و مشركيها.

3- وفي حال تم إقرار تطبيق سعر تحدده الهيئة مبني على الكلفة (Termination Fees) فكيف ستتعامل الهيئة مع العقود السابقة المبرمة ما بين المرخص لهم ومصدري الرسائل وبالكميات المتعاقد عليها ضمن الإتفاقيات حيث سيرتب زيادة في الأسعار وكلفة إضافية على مصدري الرسائل وبالتالي سيرتب خسارة عليهم كون هناك عقود مع الزبائن تم إبرامها وبالأسعار قبل الزيادة.

وبعد مراجعتنا لتعليمات تنظيم ارسال رسائل الجمله ، فيما يلي ملاحظتنا و اقتراحاتنا في هذا الخصوص.

#### البند رقم 4. موافقة الهيئة:.

بالأشاره الى بند 4.3 من وجهه نظرنا ان قيام شركات الاتصالات باعمال مصدري الرسائل النصية القصيرة يمنحهم افضلية للمنافسة في السوق و هذا يخلق خلافا في المنافسة العادلة في السوق .

#### البند رقم 7 تصنيف رسائل الجمله :

اشترطت التعليمات بأن تعنون الرسائل المرسله وبكافة أنواعها بإسم الجهة المرسله مسبقاً برموز مكونه من ثلاث أحرف وحسب نوع الرسالة، وكما تعلمون فإن عدد أحرف اسم المرسل وحسب المواصفات العالمية يجب ان لا تزيد عن 11 خانة حيث انه عند اضافة الرمز المقترح والمكون من ثلاث احرف بالاضافة الى الفراغ فيصبح طول الرمز اربع خانات متبقيا سبع خانات فقط لاسم المرسل حيث يعتبر ذلك غير كافي لتمثيل الجهة المرسله وسيؤثر سلبا على الخدمة وسيخلق بلبلة في القطاع، ولعدم وضوح اسم المرسل فهذا سيؤثر على الخدمة سلبيا بحيث سيتمتع الكثير من الزبائن من استخدام الرسائل القصيرة في أعمالهم ومن الممكن ان يتغاضى المستلم للرسالة عن فتح الرسائل المهمة بما فيها المالية والطبية و الخدمية .. الخ .  
نقترح ونظرا للضرر الكبير الذي سيلحقه تطبيق مثل هذا الإجراء ان تبقى الامور كما هو معمول به حاليا من حيث استخدام الرمز ADV للرسائل الدعائية والرسائل الخدمية بدون أي إضافة لإسم المرسل.

كما ونقترح اضافة البنود التالية الى الاحكام الخاصة:-

- عدم امتناع اي من المرخص لهم من التعاقد و/او بيع رسائل الجمله الى اي من مصدري الرسائل النصية القصيرة المرخصين من قبل الهيئة وان تكون هناك تسعيرة

موحدة لحزم الرسائل القصيرة التي يتم بيعها من قبل المرخص لهم لمصدري رسائل الجملة موافق عليها من قبل الهيئة ومطبقة على جميع المرخص لهم وأن يلتزم بها المرخص لهم وتطبق على الجميع سواسية وبدون اي استثناء وان تكون الأسعار منطقية ، معتدلة وقابلة للتطبيق وتناسب مع حاجة السوق وان لا تكون هناك مغالاة في التسعير من قبل المرخص لهم.

- تطبيق وتفعيل قانون وتعليمات المنافسة بحزم فيما يتعلق في عمليات القطاع كافة .
  - إلزام المرخص لهم من شركات الإتصالات تزويد مصدري رسائل الجملة بكشف يبين ارقام المشتركين الذين قاموا بحجب خدمة الرسائل النصية القصيرة الدعائية و كذلك الأرقام الخارجة عن الخدمة وذلك لاستثناء هذه الأرقام من الحملات الدعائية ولتخفيف الضغط على شبكات مصدري الرسائل.
  - إلزام المرخص لهم عدم القيام بتقديم رسائل نصية قصيرة مجانية مقابل بيع اي من منتجات المرخص لهم الاخرى وكذلك الطلب من مصدري رسائل الجملة بعدم القيام بذلك أيضا عند بيع أي من حزم الرسائل القصيرة للزبائن.
  - تقوم حاليا شركات عديدة ببيع رسائل عن طريق WhatsApp وهذه الرسائل غير خاضعة للاحكام التنظيمية الصادرة من قبل هيئتك الموقرة ، ولذلك نرجوا منكم التدخل لتنظيم و مراقبة هذه الخدمة واخضاعها الى القوانين النافذة و تعليمات الهيئة.
  - وفي سياق متصل تبادر الى مسامعنا بأن هيئتك الموقرة لديها النية بزيادة رسوم الترخيص لمصدري رسائل الجملة الى اكثر من 50 ضعف من الرسوم الحالية، وفي حال اقرار هذه الزيادة ستكون أثارها سلبية وجسيمة بما يخص إستمرارية عمل هذه الشركات وقدرتها على المنافسة وتهديد العديد من الشركات بالإغلاق وبالتالي زيادة البطالة في السوق
  - في حال تم إقرار ال Termination Fees من قبل الهيئة فيرجى الأخذ بعين الإعتبار والنظر في موضوع ال Mobile Number Portability ما بين المرخص لهم ولما لذلك من إنعكاس إيجابي على خدمة الهواتف المتنقلة وخدمة الرسائل القصيرة.
- شاكرين لكم حسن تعاونكم وإهتمامكم وأملين من هيئتك الموقرة بأن تأخذ بعين الإعتبار ما ورد في كتابنا أعلاه لما لذلك من أهمية في تنظيم العمل في هذا القطاع الحيوي والهام.

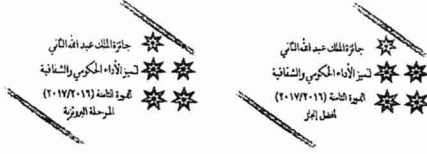
وأقبلوا فائق الإحترام والتقدير.



المدير العام

عمر الجندي





الرقم ..... ٦٠١٨ / ١/١٧/٤/أ  
التاريخ .....  
الموافق ..... ٢٠٢٣/٠٧/٦

### السادة شركة /

#### الموضوع: إخطار طلب ملاحظات

للتفضل بالعلم بأن مجلس مفوضي الهيئة قد قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٣/٠٦/٢٠) الموافقة على اعتماد "مسودة تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجلمة" ونشرها للاستشارة العامة.

وعليه، للتكرم بالإيعاز للمعنيين لديكم بالاطلاع على نسخة التعليمات مدار البحث والمنشورة على موقع الهيئة الالكتروني للاستشارة العامة علماً بأن الموعد النهائي لتقديم الملاحظات - إن وجدت - هو بتاريخ (٢٠٢٣/٠٨/١٦) سناً لأحكام المادة (١٧) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها المعتمدة لدى الهيئة.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس المفوضين  
المهندس بسام فاضل السرحان

نسخة: وحدة شؤون مجلس المفوضين.

نسخة: أمين سر المجلس/ للمتابعة.

نسخة: مديرية شؤون المستفيدين والمرخصين/ للعلم.

نسخة: مديرية تنظيم خدمات وشبكات الاتصالات/ للعلم.

نسخة: مديرية الشؤون الاقتصادية/ للعلم.

نسخة: مديرية الشؤون القانونية/ للعلم.

ب.ع